

Distr.: General
13 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم عطفًا على رسائلنا العديدة التي تنبه المجتمع الدولي إلى السياسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأعمال التحريض المستمرة التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي الفترة الأخيرة، يبدو أن السلطة القائمة بالاحتلال صعدت عمدا هذه الممارسات غير القانونية والاستفزازات والخطابات المتهورة الملهية للمشاعر، مما فاقم حالة انعدام الأمن للسكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يستهدفون بعنف متزايد من جانب قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين، ما يعرض للخطر أرواح الأبرياء ويزيد من زعزعة استقرار الوضع المش على الأرض.

وإننا ندين استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية للقوة العشوائية القاتلة ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عمليتا القتل اللتان ارتكبتا مؤخرا في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ وراح ضحيتهما طفلان فلسطينيان، هما حسن إياد شلي، البالغ من العمر ١٣ عاما، وحزمة محمد رشدي اشتوي، البالغ من العمر ١٧ عاما. وكلاهما قتل بالذخيرة الحية، إذ أصيب أحدهما في صدره والآخر في عنقه، خلال الاحتجاجات التي اندلعت في سياق مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة المحاصر، وأصيب عشرات آخرون، وهو عدد ينضاف لآلاف المصابين منذ أن بدأت هذه الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين يستمرون في حملاتهم العنيفة ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث يقومون بترويع السكان وإلحاق الضرر بالمدنيين وتدمير ممتلكاتهم.



وتبدأ بوضوح تهور الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد في قرارها القاضي بإنهاء ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، الذي وفر نوعاً من الردع والحماية على مدى السنوات الاثنتين والعشرين الماضية للمدنيين الفلسطينيين في الخليل، التي هي منطقة شديدة الاحتقان والتوتر، لا سيما نتيجة تطرف السكان المستوطنين الإسرائيليين الذين نقلتهم السلطة القائمة بالاحتلال بصورة غير قانونية وزرعتهم فيها.

وإننا نأسف لعجز مجلس الأمن عن معالجة هذه المسألة الهامة نظراً للتعويق الذي يمارسه عضو دائم، رغم ما أكدته أعضاء المجلس من ضرورة منع اندلاع دورة جديدة من العنف وكفالة الهدوء وضبط النفس وما أكدوه بشبه إجماع من تأييد لمشروع البيان الصحفي الذي طرحه وفدا إندونيسيا والكويت الأسبوع الماضي. ونظل نعتقد بأنه من الأساسي أن يعبر المجلس علناً عن رأيه في هذه المسألة، التي لها صلة مباشرة بمداوماته على مدى عقود من الزمن بشأن قضية فلسطين وتنفيذ قراراته في حد ذاته، بما في ذلك القراران ٩٠٤ (١٩٩٤) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

وبينما يظل المجلس للأسف مشلولاً، لا شك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ستواصل استغلال هذا التمعق، وستتمادى في سياساتها وممارساتها غير القانونية والهدامة، لا سيما فيما يتعلق بمشروعها الاستيطاني الاستعماري، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا السلوك غير القانوني سيظل يؤدي إلى الإضرار بأرواح المدنيين، وترسيخ الاحتلال، وتقويض الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي تناقض مباشر مع الهدف المتمثل في التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي.

وفي هذا الصدد، يبعث وابل الخطابات المتصاعدة للمشاعر وأعمال التحريض من جانب المسؤولين الإسرائيليين برسالة واضحة مؤداها أنهم لا نية لهم البتة في التقييد بأي شكل من أشكال القانون الدولي وبأي اتفاقات التزموا بها. والواقع أن إسرائيل تتمادى في القيام بعكس ذلك، إذ تنصرف في خرق خطير للقانون الدولي، وازدراء تام لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، وتبتعد بنا أكثر عن حل سلمي لا شيء إلا لتقربنا من مواجهة شاملة، إذ إن المسؤولين الإسرائيليين يتنافسون على من سيكون أكثر عدوانية وكراهية للشعب الفلسطيني وعلى من سيستعمر أكثر فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فقبل أيام فقط، وقع عدد من أعضاء الكنيست من الليكود، وعشرات الوزراء الأقدمين والقادة السياسيين الآخرين من أحزاب يمين الوسط الأخرى بياناً رسمياً يدعم حركة "ناحال" ("Nahal")، التي ترفض الحل القائم على وجود دولتين والتي من بين أهدافها نقل مليونين إضافيين من المستوطنين غير القانونيين إلى الضفة الغربية، في خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إضافة إلى عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن.

ويضاف في هذا الصدد أن رئيس الوزراء نتنياهو أعلن خلال زيارة قام بها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى الكتلة الاستيطانية غير القانونية، غوش عتصيون، في الضفة الغربية أنه: "لن يكون هناك مزيد من استئصال أو وقف المستوطنات - وإنما العكس: فأرض إسرائيل هي أرضنا وستظل أرضنا". وقبل ذلك، في ١٦ كانون الثاني/يناير، أفيد في الصحافة أن وزير العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلي قال: "يجب أن نسرع وتيرة بناء (المستوطنات) في السامرة ويهودا (الضفة الغربية المحتلة)، أولاً وقبل كل شيء لنكفل حقنا الطبيعي في أرضنا ونمنع وقوع الكارثة، وما حددته في الماضي بوصفه انتحاراً لدولة إسرائيل، وهو ما سيكون: إنشاء دولة إرهاب فلسطينية في هذا المكان".

وبينما كان المسؤولون الإسرائيليون ولا يزالون يمارسون الاستفزاز فيما يتعلق بمخططاتهم غير القانونية للاستيطان والضم، تصاعدت أيضا الخطابات الملهية للمشاعر وخطابات الكراهية المهددة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تجاه السجناء الفلسطينيين، والسكان المدنيين في غزة، والمواطنين الفلسطينيين الأصليين في إسرائيل، بل وحتى تجاه أعضاء القيادة الفلسطينية، لا سيما الرئيس محمود عباس. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نشرت أنات بيركو، وهي عضو في الكنيسة، تغريدة على موقع تويتر قالت فيها: "لن تكون هناك جنازات ضخمة لمن تسموئهم شهداء، لقد انتهى هذا الأمر. يجب دفنهم ليلا، مثل الحمير يدفنون دون أن يرههم أحد".

وبخصوص غزة، نقلت الصحف الصادرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير عن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي قوله "إن وزارة الأمن يجب أن تناقش جميع الخيارات فيما يتعلق بغزة، بدءا بالعودة إلى الاغتيالات ووصولاً إلى شن العمليات البرية وكذلك عودة الوجود الإسرائيلي الدائم". ونقلت عن الوزير نفسه في محطة الإذاعة العامة الإسرائيلية أقوال يشوه فيها سمعة الرئيس محمود عباس ويهدده، إذ قال: "في الماضي، أعلن أن ياسر عرفات شخص يتعين تجاهله، ربما يجب أن نفكر في إحدى رحلات أبو مازن إلى الخارج، وألا نسمح له بالعودة".

إن هذه البيانات الاستفزازية لا تقدم سوى لمحة وجيزة عن استمرار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين في الإدلاء بتصريحات تنم عن الازدراء وتؤجج المشاعر وعن تماديهم في أعمال التحريض، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي دعا فيه المجلس الطرفين صراحة إلى أن يمتنعوا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهية للمشاعر والوقود الرئيسي المؤجج لأعمال العنف والإرهاب التي لا يزال يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد شعبنا.

وإذا كنا قد أبلغناكم في رسالتنا المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بقتل مستوطنين إسرائيليين متطرفين في قرية المغير لحمدى طالب نعيان البالغ ٣٨ عاما من العمر، وهو أب لأربعة أطفال صغار، فإن الواقع هو أن أفعال كراهية مماثلة تنفذ بانتظام، ما يدمر حياة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، ويزيد من حدة التوترات على الأرض. وطوال شهر كانون الثاني/يناير، شنت عصابات من ميليشيات المستوطنين هجمات وأصابت عشرات الفلسطينيين بجروح، من بينهم مزارعون يحاولون حصاد محاصيلهم، وتسببت في إلحاق الضرر والدمار بالبيوت والسيارات وغيرها من الممتلكات المدنية وفي اقتلاع مئات الأشجار.

وفي حادث وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير، هاجمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين بعنف مزارعين فلسطينيين عزل في منطقة مسافر يطا؛ ومرة أخرى، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، أغار مستوطنون على قرية اللبن الشرقية، حيث أتلفوا عدة مركبات بكتابات مشوهة تلهب المشاعر؛ وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، هاجم مستوطنون رعاة فلسطينيين في منطقة الفارسية الواقعة شمالي غور الأردن. وهذه ليست سوى بضعة أمثلة على أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون يوميا تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي وغير القانوني.

وهذه الهجمات الشنيعة كثيرا ما ترتكب بحضور وتحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، ما يشيع أكثر بيئة الإفلات من العقاب ويعيد تأكيد حقيقة أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تخل بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي الإنساني عن ضمان سلامة وحماية المدنيين الواقعين تحت احتلالها

فحسب بل تخلت عن هذه المسؤولية تماماً، ما يفاقم حالة انعدام الأمن للشعب الفلسطيني ويستلزم تحركاً دولياً. وبما أن هذه الاستفزازات أصبحت روتينية أكثر ومتطرفة أكثر، فإنه يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يذكر إسرائيل صراحة بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ويصر على الامتثال أو يفرض المساءلة عن هذه الانتهاكات.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتجاهل علامات الإنذار المبكر، سواء فيما يتعلق بتصاعد أعمال العنف على الأرض أو تصاعد الخطاب المؤجج للمشاعر أو القرار الذي اتخذته إسرائيل بإنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل وإزالة المراقبين الدوليين من إحدى أكثر المناطق اضطراباً في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، فإن تجاهل هذه العلامات يمكن أن تترتب عليه عواقب مأساوية، ومن ذلك حدوث مزيد من الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء، وهو ما يجب تفاديته بأي ثمن.

والأهم من ذلك، يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً ملموسة لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها وضمان احترام القانون. ويتعين على مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يبعث برسالة قوية إلى إسرائيل بأن تكف فوراً عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وتوقف استفزازاتها الخطيرة وأعمالها التحريضية، وتتصرف في ظل احترام القرارات ذات الصلة. وهذا التحرك الجماعي المسؤول هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل التخفيف من حدة هذا الوضع المضطرب، وحماية المدنيين، وإنقاذ فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين قبل فوات الأوان.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٧ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (A/ES-10/809-S/2018/94)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة